

المعاهدة الدولية
بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة



منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



القرار 2022/10

استراتيجية المعاهدة الدولية لتنمية القدرات للفترة 2023-2030

إنّ الجهاز الرئاسي،

إذ يؤكد على أهمية بناء القدرات من أجل تنفيذ المعاهدة الدولية، وإذ يشير إلى المادة 13-2-ج من المعاهدة الدولية؛
وإذ يستذكر قراره السابق الصادر في عام 2019 بشأن مشروع إطار استراتيجية المعاهدة الدولية لتنمية القدرات
(2022-2025)؛

وإذ يؤكد على أهمية وجود استراتيجية لتنمية القدرات ذات إطار زمني لدعم التنفيذ الكامل للمعاهدة الدولية؛

وإذ يؤكد كذلك على أهمية اقتران الاستراتيجية بخطط عمل لوضع آليات عمل من أجل تفعيل الاستراتيجية؛

1- يأخذ علماً بمشروع استراتيجية المعاهدة الدولية لتنمية القدرات للفترة 2023-2030، على النحو الوارد في المرفق بهذا القرار؛ ويطلب كذلك إلى الأمانة وضع اللمسات النهائية على مشروع الاستراتيجية، تحت توجيه من المكتب، يُقدّم إلى الجهاز الرئاسي كي ينظر فيه خلال دورته العاشرة، مع ضمان أن تكون المواضيع المدرجة في مشروع الاستراتيجية متماشية مع المعاهدة الدولية ومع قرارات الجهاز الرئاسي ذات الصلة، وتشجيع الاتساق في التخطيط لعملية تنمية القدرات وتنفيذها؛

2- ويطلب من الأمين أن يضع خطوطاً عريضة بشأن خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية من أجل توضيح ماهية الإجراءات التي يُتوقع من الأمانة اتخاذها، عملاً بالمبادئ التوجيهية المرعية، وتحت توجيه من المكتب وبالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، لكي ينظر فيها الجهاز الرئاسي إلى جانب المشروع المحدّث لاستراتيجية تنمية القدرات، خلال دورته العاشرة؛

3- ويطلب إلى الأمانة أن تدعو البلدان إلى الإبلاغ عن المبادرات والأنشطة الحالية لتنمية القدرات، وعن الاحتياجات أو الثغرات في القدرة على تحقيق أهداف المعاهدة الدولية، دعماً لصياغة الخطوط العريضة لخطة العمل.

المرفق

مشروع استراتيجية المعاهدة الدولية لتنمية القدرات (2023-2030)

أولاً - المقدمة

- 1- طلب الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، في دورته الثامنة، من الأمين "إعداد مشروع استراتيجية لتنمية القدرات (2022-2025)، مع مساهمات من أصحاب المصلحة وبالتشاور مع الأجهزة الفرعية ذات الصلة لكي ينظر فيها الجهاز الرئاسي في دورته التاسعة"¹.
- 2- وتتبع استراتيجية القدرات نهجًا برنامجيًا لتنمية القدرات من أجل تعزيز تنفيذ المعاهدة الدولية وتعزيزها من خلال تحسين الاتساق في التخطيط وتنمية القدرات، واستخدام الموارد بكفاءة وتحسين النتائج والأثر من خلال أنشطة تنمية القدرات القطاعية التي تم إدخالها في رؤية متماسكة للتنفيذ. وستصاحب استراتيجية تنمية القدرات خطط عمل مدتها أربع سنوات سيتم وضعها وفقًا لإرشادات الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية.

ثانيًا - الغرض

- 3- يتم تنفيذ أنشطة تنمية القدرات لدعم تنفيذ المعاهدة الدولية من قبل عدد من المنظمات على مستويات جغرافية مختلفة (دولية وإقليمية ووطنية) وبأهداف ونهج مختلفة. وتدعم الأطراف المتعاقدة مشاريع التطوير والبحث والتعليم التي تعزز القدرات الوطنية لدى الأطراف المتعاقدة الأخرى لتحقيق أهداف المعاهدة الدولية، بمشاركة الجامعات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وبناءً على طلب الأطراف المتعاقدة، لعبت الأمانة دورًا داعمًا ويسرت أنشطة تنمية القدرات الإقليمية والوطنية، بالاعتماد على خبرتها الخاصة بالإضافة إلى شبكة من الخبراء الخارجيين والمؤسسات الشريكة.
- 4- ويجعل تنوع اللاعبين الذين يشاركون في مجال تنمية القدرات مواءمة الجهود أمرًا ضروريًا لضمان دعمها لهدف مشترك. وتهدف استراتيجية تنمية القدرات إلى توفير إطار عمل يحقق الاتساق لمساعي الأطراف المتعاقدة والحكومات الأخرى والجهات الفاعلة من غير الدول، مع تحفيز مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والشركاء للمشاركة بنشاط في دعم تنفيذ المعاهدة الدولية.

ثالثًا - تنمية القدرات

- 5- يُفهم مصطلح القدرة، لأغراض هذه الاستراتيجية، على أنه قدرة الأفراد والمنظمات على إدارة شؤونهم بنجاح. وعلاوة على ذلك، تُفهم تنمية القدرات على أنها العملية التي يتم بموجبها تنشيط الأفراد والمنظمات وتعزيزها وخلقها وتكليفها والحفاظ عليها بمرور الوقت. وإن تنمية القدرات هي عملية تكرارية تقودها مجموعة من الجهات الفاعلة المختلفة على جميع المستويات.² ويشار إلى بناء القدرات في المادة 13-2-ج من المعاهدة الدولية. ويقوم مجتمع التنمية

¹ الفقرة 27 من الوثيقة IT/GB-8/19/Report.

² الصفحة الأولى من استراتيجية المنظمة بشأن تنمية القدرات، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الدولي تدريجيًا باستبدال مصطلح بناء القدرات بتنمية القدرات، وقد تم استخدام كلا المصطلحين بالتبادل في سياق المعاهدة الدولية، وبالتالي، ينطبق كلا المصطلحين على هذه الوثيقة.

6- وتسعى عمليات تنمية القدرات إلى تحقيق التغيير على مستويات مختلفة والتركيز على أنواع مختلفة من القدرات. وتشمل أنواع القدرات ذات الصلة بالمعاهدة الدولية ما يلي:

- **القدرات الوظيفية:** مهارات واسعة لجميع الأغراض، تشير إلى القدرات اللازمة لاستيعاب واستدامة أهداف المعاهدة الدولية في السياق الأوسع لقطاع الزراعة والتنمية الريفية. وهي تشمل القدرات الشاملة ذات الصلة بالفعاليات الفردية والتنظيمية، مثل القدرات الإدارية اللازمة لصياغة السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع وتنفيذها ومراجعتها، والقيادة، وإعداد الميزانية، والتسويق، وتعبئة الموارد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتخطيط الاستراتيجي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تشير إلى المهارات الشخصية، مثل الاتصال والدعوة.

وقد تشمل القدرات الوظيفية ما يلي:

- (1) **السياسات والمعايير:** القدرات اللازمة لصياغة السياسات أو الأدوات التنظيمية وتنفيذها، وقيادة عملية إصلاح السياسات؛
- (2) **المعرفة:** القدرات على إنشاء المعلومات والمعرفة والوصول إليها وإدارتها وتبادلها؛
- (3) **الشراكات:** القدرات اللازمة لإنشاء الشبكات والتحالفات والشراكات والحفاظ عليها؛
- (4) **التنفيذ:** القدرات على إدارة (التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم) المشاريع والبرامج بكفاءة وفعالية.

- وترتبط **القدرات التقنية** بمجالات معينة من الخبرة والممارسة في قطاعات أو مواضيع محددة. وهي تشمل القدرات على تنفيذ المهام الفنية المطلوبة لتنفيذ الأحكام المحددة للمعاهدة الدولية. ويتم توفير التوجيه في المادة 13-2-ج من المعاهدة الدولية، التي تشير إلى ما يلي: (1) إنشاء و/أو تعزيز برامج للتعليم والتدريب العلمي والفني بشأن صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام؛ (2) وإقامة وتدعيم مرافق لصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛ (3) وإجراء البحوث العلمية، ويفضل حيثما أمكن، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، بالتعاون مع مؤسسات هذه البلدان، وتطوير القدرات لمثل هذه البحوث في المجالات التي تحتاج إليها.

7- وتعمل أهداف تنمية القدرات بشكل عام على المستويات الثلاثة التالية:

- **المستوى الفردي،** مع التركيز على مهارات الأفراد ومعرفتهم وخبرتهم لأداء أدوارهم. وهي تتعلق بالأشخاص المشاركين في قطاع المحاصيل، مثل المزارعين والباحثين والمربين والجهات الفاعلة الأخرى في نظام البذور وصانعي السياسات وموظفي الإدارات والمنظمات الرسمية الأخرى. ويتم تطوير القدرات في البعد الفردي لإحداث تغييرات في المهارات والسلوكيات والمواقف بين هذه المجموعة الواسعة من الجهات الفاعلة، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب.

• **المستوى التنظيمي**، وهو يتعلق بالسياسات الداخلية وهياكل المؤسسات أو المنظمات حيث يؤدي هؤلاء الأفراد أدوارهم. ويتألف تعزيز القدرات التنظيمية من تلك التدابير التي تتخذها المنظمات لتحسين وظائفها وأدائها بشكل عام. وغالبًا ما ينعكس ذلك في التغييرات التي تطرأ على الولايات أو النظم أو العمليات أو الأولويات التنظيمية.

• **المستوى البنوي أو البيئة التمكينية**، وهو يشير إلى السياق الذي يوجد فيه هؤلاء الأفراد والمنظمات وحيث يضعون قدراتهم موضع التنفيذ، بما في ذلك الأطر القانونية والسياساتية وعلاقات السلطة والأعراف الاجتماعية. وتؤثر التغييرات التي تطرأ على البيئة التمكينية على كيفية تصرف المنظمات والأفراد وتقديمهم.

8- وينبغي تصميم تنمية القدرات بما يتناسب مع نوع القدرات والمستوى المستهدف، مع مراعاة القيود المحددة التي تواجه النساء والشباب.

رابعًا - الهدف العام والنواتج المنشودة

9- يتمثل **الهدف العام** للاستراتيجية في تشجيع وتعزيز تنفيذ المعاهدة الدولية من خلال تحسين التماسك والكفاءة والفعالية في جهود تنمية القدرات المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

10- واسترشادًا بهدفها العام، تسعى الاستراتيجية إلى تحقيق **النواتج** التالية:

- (1) تعزيز القدرات الوظيفية والفنية لتنفيذ جميع أجزاء المعاهدة الدولية، أي صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، وحقوق المزارعين، والنظام متعدد الأطراف للحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها، ونظام المعلومات العالمي بموجب المادة 17، والمكونات الداعمة الأخرى؛
- (2) وتعزيز فهم المعاهدة الدولية مما يؤدي إلى التنسيق الفعال بين الوكالات الحكومية والجهات الفاعلة القطرية الأخرى من أجل تنفيذها الفعال؛
- (3) وتعزيز امتثال الأطراف المتعاقدة للالتزامات المعاهدة الدولية، بما في ذلك عملية تقديم التقارير الوطنية المنسقة والتشاركية في سياق إجراءات الامتثال؛
- (4) وزيادة إبراز المعاهدة الدولية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- (5) وتعزيز الروابط بين البرامج الوطنية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وخطط واستراتيجيات التنمية الوطنية الأوسع مثل الأمن الغذائي والتغذية وتغير المناخ والتنمية الزراعية والتنوع البيولوجي والبيئة؛
- (6) وتوسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة الذين يدعمون تنفيذ المعاهدة الدولية، بما في ذلك عن طريق مجموعة موسعة من المنظمات الشريكة على الصعيدين الإقليمي والدولي؛
- (7) وتعزيز التعاون والتآزر بين المعاهدة الدولية وأجهزة منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الصكوك الدولية والعمليات الحكومية الدولية ذات الصلة.

خامساً - المبادئ التوجيهية

11- تهدف هذه الاستراتيجية إلى أن تكون إطاراً مرناً لاتباع نهج استراتيجي ومصمم خصيصاً لتنمية القدرات. واستجابة لذلك، ومن أجل تمكين تنفيذها الفعال، تم تحديد سلسلة من المبادئ التوجيهية أدناه.

(1) الاستجابة لاحتياجات وظروف المستفيدين في ما يتعلق بتنفيذ المعاهدة الدولية.

(2) والتخطيط الفعال على المدى الطويل.

(3) والبناء على الملكية القطرية وتعزيزها.

(4) وتعزيز المؤسسات الإقليمية والوطنية والوطنية الفرعية.

(5) وتعزيز العمل التعاوني والشراكات.

(6) وتعزيز التعاون من أجل التنفيذ المتعاقد لمختلف الصكوك والبرامج الدولية.

(7) وتشجيع اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة ومراعي للمنظور الجنساني وللشباب.

(8) والرصد، والاستفادة من الدروس، والبناء على النجاح.

12- وتُشجع جميع الجهات الفاعلة على تطبيق هذه المبادئ في جهودها لتنمية القدرات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والوطنية الفرعية، بهدف تعزيز التنفيذ الفعال للاستراتيجية وتعظيم الفرص المستمدة من تدخلات تنمية القدرات المصممة. ويرد وصف للمبادئ التوجيهية في الملحق بهذه الاستراتيجية.

سادساً - المناهج الاستراتيجية لتنفيذ الاستراتيجية

13- يتم دعم تنمية القدرات، بما في ذلك في سياق المعاهدة الدولية، بعدة طرق مختلفة. وتعتمد هذه الطرق على الجمهور المستهدف، وأهداف التدخلات المحددة، والمناطق الجغرافية التي يتم تنفيذها فيها. وعلاوة على ذلك، هناك مجموعة من الآليات القائمة بالفعل لدعم تنفيذ المعاهدة الدولية، مثل صندوق تقاسم المنافع وخطة العمل العالمية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛ وغيرها من العمليات والاتفاقيات الحكومية الدولية ذات الصلة مثل اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا التابع لها بشأن الحصول على الموارد الوراثية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها (بروتوكول ناغويا).

14- وفي سياق تفعيل المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه، تهدف النهج الاستراتيجية التالية للتنفيذ إلى المساعدة في تحقيق الهدف العام ونتائج هذه الاستراتيجية (راجع القسم الرابع).

• **النهج 1 - توسيع القدرات العلمية والفنية على المستويين الوطني والوطني الفرعي:** تعد القدرات العلمية والفنية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة عاملاً محورياً لتمكين التنفيذ الفعال للمعاهدة الدولية. ويجب أن تسعى تدخلات تنمية القدرات إلى إعطاء الأولوية لإنشاء هذه القدرات و/أو تعزيزها، بما في ذلك من خلال نقل التكنولوجيا وفقاً للمادة 13-2-ب من المعاهدة الدولية.

• **النهج 2 - زيادة دمج تنمية القدرات ذات الصلة بتحقيق أهداف المعاهدة الدولية في عمليات التخطيط الوطنية:** النظر في آليات لدعم تكامل تدخلات تنمية القدرات لدعم تنفيذ المعاهدة الدولية عبر استراتيجيات الزراعة والبيئة والتنمية، والسياسات والبرامج، بما في ذلك في سياق استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن تعميم

التنوع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية،³ وخطه العمل للفترة 2021-2023 لتنفيذ استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن تعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية.⁴ ويجب تصميم تدخلات تنمية القدرات بحيث تستجيب لاحتياجات البلدان وأولوياتها المحددة وأن تكون مراعية للمساواة بين الجنسين. وبموجب هذا النهج، يمكن النظر في دعم إعداد خطط عمل تنمية القدرات على المستويين الوطني أو الوطني الفرعي لتحديد وتوضيح احتياجات وأولويات القدرات، فضلاً عن فرص تعبئة الموارد لتحقيقها. وتُشجع الأطراف المتعاقدة على إشراك المنظمات ذات الصلة (بما في ذلك منظمات المزارعات) في عملية وضع خطط عملها بهدف تحديد أدوارها المحتملة وإسهاماتها في تنفيذها.

- **النهج 3 - تعزيز التعاون داخل منظمة الأغذية والزراعة في ما يتعلق بتنمية القدرات من أجل تنفيذ المعاهدة الدولية:** تعتبر تنمية القدرات قضية شاملة لعدة قطاعات في إطار مختلف أجهزة المنظمة وأيضاً في إطار الأجهزة التابعة للمعاهدة الدولية. وقد تم تطوير الاستراتيجية الحالية بهدف تعزيز الأدوات الحالية، أو توفير أدوات جديدة حسب الاقتضاء، ويمكن أن تعزز نهجاً استراتيجياً متماسكاً عبر المنظمة لتنفيذ أنشطة تنمية القدرات المشتركة المتعلقة بالمعاهدة الدولية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي مواصلة التعاون الوثيق مع هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، بما يتماشى مع خطة العمل العالمية المتجددة بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وبغية تجنب ازدواجية الجهود في ما يتعلق بتنمية القدرات. كما ينبغي النظر في دور المكاتب الإقليمية والقطرية للمنظمة.
- **النهج 4 - تعزيز التنسيق والتعاون مع تنمية القدرات بموجب الصكوك والعمليات الدولية الأخرى:** تعتبر تنمية القدرات قضية شاملة في إطار مجموعة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والصكوك الدولية الأخرى مثل خطة عام 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي طويل الأجل لبناء القدرات وتنميتها لدعم تنفيذ إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 بمجرد اعتماده. وينبغي بذل الجهود بحيث يبنى التخطيط لتدخلات تنمية القدرات على أهداف طويلة الأجل ويأخذ في الاعتبار جميع الصكوك والعمليات الدولية ذات الصلة التي يمكن أن تدعم تنفيذ المعاهدة الدولية.

○ 4-أ - مواصلة المشاركة النشطة لأمين المعاهدة الدولية في الترتيبات القائمة الهادفة إلى تعزيز التعاون والتنسيق: يجب أن يستمر التعاون والتنسيق المؤسسيين مع هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ومراكز المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية بشأن تنمية القدرات. ويمكن أن يكون فريق الاتصال المعني باتفاقيات التنوع البيولوجي، الذي يجمع بين رؤساء أمانات الاتفاقيات الثماني المعنية بالتنوع البيولوجي، أداة مفيدة لزيادة تعزيز تبادل الخبرات، وتعزيز العمل المنسق، وتحديد الأولويات المشتركة لتنمية القدرات على المستوى البرنامجي.

○ 4-ب - التنفيذ المتبادل للمعاهدة الدولية، واتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا التابع لها: تم تطوير المعاهدة الدولية بما يتسق مع اتفاقية التنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، يقر بروتوكول ناغويا بما يلي: (1) الترابط بين جميع البلدان في ما يتعلق بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة وكذلك أهميتها للأمن

³ منظمة الأغذية والزراعة. 2020. استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن تعميم التنوع البيولوجي عبر القطاعات الزراعية.

روما. doi.org/10.4060/ca7722en

⁴ راجع: www.fao.org/3/nf735ar/nf735ar.pdf

الغذائي، مع الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تلعبه المعاهدة الدولية في هذا الصدد؛ (2) ودور الأدوات المتخصصة بشأن الحصول وتقاسم المنافع. ولذلك من الضروري أن يتم تنفيذ هذه الأدوات بطريقة داعمة لبعضها البعض، بما في ذلك ما يتعلق بتنمية القدرات. وتوفر المبادرات الحالية، مثل برنامج تنمية القدرات للدعم المتبادل بين المعاهدة الدولية واتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا التابع لها والمبادرات المماثلة المرتبطة بتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء القدرات وتطوير بروتوكول ناغويا والأدوات الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، أساساً لبناء المزيد من الجهود.

○ [4-ج - التنفيذ المتبادل للمعاهدة الدولية واتفاقية الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة: تتوافق المعاهدة الدولية واتفاقية الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة بشكل أساسي حيث تسعى الأخيرة إلى توفير وتعزيز نظام فعال لحماية الأصناف النباتية، بهدف تشجيع تطوير أصناف جديدة من النباتات لصالح المجتمع. وإن التنسيق والتعاون المعززين في ما يتعلق بالتنفيذ الناجح للمعاهدة الدولية جنباً إلى جنب مع اتفاقية الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة سيقطع شوطاً طويلاً نحو تأمين الأمن الغذائي].*

● النهج 5 - تعزيز الشراكات والشبكات على المستويين العالمي والإقليمي: يوفر إنشاء مبادرات وشراكات تعاونية وسيلة فعالة لتعبئة الموارد وتبادل الخبرات والمعارف. وينبغي تعزيز أو متابعة المبادرات والشراكات الحالية مع أجهزة منظمة الأغذية والزراعة والمكاتب الإقليمية والقطرية، والجهات الإنمائية الفاعلة الأخرى من منظومة الأمم المتحدة، [اتفاقية الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة]*، والصناديق العالمية، والمؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني (بما في ذلك منظمات النساء والشباب).

وتلعب المؤسسات الإقليمية والإقليمية الفرعية دوراً مهماً في تخطيط ودعم تنفيذ تدخلات تنمية القدرات. ويمكنها دمج المهارات والمعارف والممارسات التي تمكن من توفير الخدمات المناسبة وتسهيل تبادل المعلومات والمعرفة. وفي المقابل، يساهم استخدام المؤسسات القائمة في تعزيزها وفي زيادة تطوير القدرات الذاتية.

○ 5أ - مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق مع الشركاء العالميين الرئيسيين: توفر الاستراتيجية فرصة لتعزيز الترتيبات الحالية وتنفيذ نهج متماسك تجاه رصد التنفيذ ونتائج المبادرات الجارية. وعلى وجه الخصوص، فإن الجهود التي يبذلها الشركاء العالميون الرئيسيون مثل مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والصندوق العالمي لتنوع المحاصيل تلعب دوراً رئيسياً في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، البرنامج المشترك لبناء قدرات البلدان النامية في ما يتعلق بتنفيذ المعاهدة الدولية ونظامها متعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها مع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

○ 5ب - بناء شراكات جديدة والتعاون مع المنظمات ذات الصلة، لا سيما على المستوى الإقليمي: يمكن أن تساعد فرص إقامة شراكات جديدة ومبادرات التعاون مع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة لتعزيز وتنفيذ المعاهدة الدولية في تعزيز جهود تنمية القدرات وزيادة تأثيرها. وتتمتع المنظمات الإقليمية المختلفة (مثل مركز الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بالموارد الوراثية النباتية) بخبرة واسعة

* أقسام مشروع الاستراتيجية المميزة بعلامة النجمة موضوعة بين قوسين بما أنه تم التعبير عن وجهات نظر متضاربة من قبل أعضاء مختلفين في الجهاز الفرعي وتم اقتراح نص بديل.

في العمل على صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام، والأمن الغذائي، وحقوق المزارعين، والتفاسم العادل والمنصف للمنافع. وإن تعزيز ترتيبات التعاون مع المنظمات من غير الشركاء المعتادون الذين يدعمون عمل المعاهدة الدولية يمكن أن يساعد في توسيع إبرازها لجمهور أوسع، وتجميع الموارد، وتجنب ازدواجية الجهود، وزيادة ضمان التنفيذ المصمم للمعاهدة. وبالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية في دعم جهود تنمية القدرات، يمكن تعزيز الشراكات الجديدة على هذه المستويات وإعطاء الأولوية لها في عملية تنفيذ الاستراتيجية.

○ [تعزيز الوعي والقدرة بشأن أهداف وأحكام المعاهدة الدولية بين أعضاء اتفاقية الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة، والعكس بالعكس]*

- **النهج 6 - زيادة تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي:**
يُعتبر التعاون الدولي بين البلدان مفتاح لدعم عملية تنمية القدرات اللازمة لتنفيذ المعاهدة الدولية وينبغي أن يستمر في التقدم. ويمكن تعزيز عملية تنمية القدرات من خلال بناء التعاون الجديد بين بلدان الشمال والجنوب وتعزيزه (على سبيل المثال، دعم حكومي إيطاليا والنرويج في ما يتعلق بحلقات العمل الإقليمية لتنمية القدرات بشأن الصون والاستخدام المستدام وحقوق المزارعين) ومبادرات وشبكات التعاون بين بلدان الجنوب (مثل التعاون داخل بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي). على سبيل المثال، المحاور الإقليمية أو مراكز الامتياز لتعزيز الوصول المفتوح إلى البيانات والأدوات وتسهيل تبادل المعرفة. كما يمكن للتعاون الثلاثي أن يدعم أنشطة تنمية القدرات وأن يوسع تأثيرها على المستويين الوطني والإقليمي (على سبيل المثال، من خلال توفير التمويل والتدريب وغير ذلك من أشكال الدعم). ويُشجع، إلى أقصى حد ممكن، أن تستند مبادرات التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى شبكات أو محاور دعم ثنائية وإقليمية وإقليمية فرعية.
- **النهج 7 - تعزيز التعاون بين المؤسسات العامة والخاصة.** تلعب العديد من مؤسسات القطاعين العام والخاص بالفعل دورًا حاسمًا في تطوير القدرات عبر مختلف المجالات ذات الصلة بالأغذية والزراعة. ويمكن أن تقدم معرفتها وخبراتها وتقنياتها ومواردها مساهمة مهمة في زيادة تأثير التدخلات لتنفيذ المعاهدة الدولية. وللمضي قدمًا، يجب تعزيز المشاركة مع المؤسسات العامة والخاصة وتوسيع نطاقها، إن أمكن، مع التأكد من أن جميع أشكال التعاون الجديدة مصممة وفقًا للاحتياجات والسياقات المختلفة.
- **النهج 8 - تسهيل تبادل المعارف والخبرات:** توفر مواد التدريب الحالية حول المعاهدة الدولية رصيدًا قويًا لإجراء أنشطة تنمية القدرات ويجب توسيعها (مثل وحدات التدريب للدورات الحالية حول الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة أو تربية النباتات). ولا ينبغي لأنشطة تنمية القدرات أن تعزز تبادل المعلومات التقنية فحسب، بل يجب أن تؤكد أيضًا على أهمية تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة.
- **النهج 9 - رصد ومراجعة الاستراتيجية:** يوفر رصد وتقييم جهود تنمية القدرات مدخلات مهمة لتحسين التدخلات عند تنفيذها. وينبغي أن يشجع تنفيذ الاستراتيجية تعزيز رصد ومراجعة جهود تنمية القدرات على جميع المستويات. وتعد مراجعة التنفيذ بشكل دوري والتعلم من التجربة آليات أساسية لتوسيع نطاق المناهج التي أدت إلى نتائج إيجابية. ويجب أن يستفيد رصد ومراجعة الاستراتيجية من آليات إعداد التقارير الموجودة بالفعل والتعاون مع لجنة الامتثال حسب الضرورة.

- النهج 10 - معالجة القيود الخاصة بالنساء والشباب: تمشيا مع المبادئ التوجيهية، ستعزز الاستراتيجية أنشطة تنمية القدرات التي تراعي القيود الخاصة بالنساء والشباب التي تواجه تنفيذ المعاهدة الدولية.

سابعاً - اللاعبين الرئيسيون لتمكين تنفيذ الاستراتيجية

15- تقدم مجموعة واسعة من المنظمات والأفراد الذين يساهمون بعدة طرق مختلفة ولأغراض متنوعة، الدعم لتنمية القدرات. ومن المتوقع أن يكون للاعبين المحددين أدناه دور مهم في قيادة التغيير والمساعدة في تحقيق نواتج الاستراتيجية والهدف العام.

16- ويمكن تصنيف اللاعبين الرئيسيين ضمن الفئات التالية، التي لا تتعارض مع بعضها:

- المؤسسات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ المعاهدة الدولية وتعزيز أهدافها: تشمل هذه الفئة نقاط الاتصال الوطنية والسلطات الوطنية المختصة الأخرى التي تلعب دوراً رائداً في تنسيق ودعم عمليات وضع السياسات من أجل تنفيذ المعاهدة الدولية على المستوى الوطني.
- الجهات المستفيدة⁵ وأصحاب المصلحة: تشمل هذه الفئة مؤسسات البحوث الزراعية العامة، والأوساط الأكاديمية، والأفراد والجماعات بما في ذلك المزارعين ومنظمات المزارعين، وخاصة مجموعات النساء والشباب والمنتجين، والمجتمعات المحلية والأصلية، ومربي النباتات، وقطاع البذور، وبنوك الجينات، وصناعات تجهيز الأغذية، والتجار، وكيانات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.
- مقدمو الخدمات الإقليميون والدوليون: تشمل هذه الفئة المراكز الدولية للبحوث الزراعية التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، فضلاً عن المنظمات الدولية والإقليمية والإقليمية الفرعية الأخرى والمنظمات غير الحكومية العاملة دولياً والقطاع الخاص.
- الجهات المانحة: تشمل هذه الفئة الأطراف المتعاقدة، والحكومات الأخرى، وكيانات الأمم المتحدة، والصناديق الدولية، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمنظمات الخيرية، والأفراد.
- أمانة المعاهدة الدولية: ستلعب دوراً داعماً في تسهيل تنفيذ الاستراتيجية، والشراكة مع اللاعبين الرئيسيين لتحقيق الهدف العام والنواتج.

17- تجدر الإشارة إلى أنه بناءً على عوامل مثل القدرات والمواضيع التي يتم تناولها في كل تدخل، يمكن أن تكون هذه الجهات الفاعلة الرئيسية من مقدمي تنمية القدرات أو المستفيدين منها. ويجب تضمين هذا الاعتبار في ممارسات العمل، من تبادل الخبرات إلى نقل ما تم تعلمه حديثاً، واستراتيجيات الاتصال والمشاركة.

ثامناً - موارد التنفيذ

18- سيتطلب نجاح الاستراتيجية توفير موارد لتنفيذها واستدامتها بمرور الوقت، بما في ذلك المساهمات التي قدمتها جميع الجهات الفاعلة لتمكين تنفيذها. ويعتمد التنفيذ الفعال على الوصول إلى الموارد المالية والموارد الأخرى المتاحة، بما في ذلك تلك المستمدة من تقاسم المنافع غير النقدية.

⁵ اعتماداً على الظروف المحددة، قد تكون أيضاً من مقدمي تنمية القدرات.

19- تتعهد الأطراف المتعاقدة، بموجب المادة 18 من المعاهدة الدولية، بتنفيذ استراتيجية تمويل، بهدف تعزيز توفر وشفافية وكفاءة وفعالية تأمين الموارد المالية للتنفيذ. وتوفر استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة 2020-2025 أساسًا للمساعدة في تأمين الموارد اللازمة لتنفيذ المعاهدة الدولية وزيادة التمويل لاستراتيجية تنمية القدرات. وتتوافق قنوات وأدوات التمويل لدعم تنفيذ استراتيجية تنمية القدرات مع تلك المشمولة في استراتيجية التمويل.

20- وبالنظر إلى أن تأثير تدخلات تنمية القدرات يحدث في الغالب على المستويين الوطني والوطني الفرعي، ينبغي أن يعزز تنفيذ الاستراتيجية القدرات لتعبئة الموارد على تلك المستويات، بهدف توسيع تأثيرها.

21- وتدعو استراتيجية التمويل الأطراف المتعاقدة إلى تعزيز تكامل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في خطط التنمية الوطنية، والميزات الوطنية والأولويات لدعم المانحين والتمويل الخارجي، وتنص على تطوير أدوات استراتيجية يمكن لنقاط الاتصال الوطنية وغيرها استخدامها من أجل حشد موارد جديدة.

آليات وقنوات التمويل

تشمل استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية مصادر التمويل التالية:

- 1- قنوات التمويل التي لا تخضع لمراقبة الجهاز الرئاسي المباشرة، مثل التمويل الوطني، والتمويل الثنائي، والمساعدة الثنائية، والآليات والصناديق والأجهزة الدولية الأخرى ذات الصلة.
- 2- آليات التمويل التي يوفر لها الجهاز الرئاسي توجهيات بشأن السياسات، مثل الصندوق العالمي لتنوع المحاصيل.
- 3- الأدوات الخاضعة للمراقبة والإرشاد المباشرين للجهاز الرئاسي، مثل صندوق تقاسم المنافع والصندوق الخاص للأغراض المتفق عليها.

تاسعًا - الرصد والاستعراض

22- تنمية القدرات عملية طويلة الأمد تتطلب التخطيط الفعال والرصد والاستعراض. ويعد الرصد والاستعراض مفتاحًا لفهم التقدم المحرز في التنفيذ، بما في ذلك تحديد التحديات وإجراء التعديلات حسب الحاجة. والغرض من ذلك هو تحسين الأداء بمرور الوقت، وضمان استمرار الاستراتيجية في تلبية احتياجات الأطراف المتعاقدة.

23- واعتمادًا على الموارد المتاحة وإشراك اللاعبين الرئيسيين في التنفيذ، سيتم إجراء الرصد والاستعراض لتدخلات تنمية القدرات على مستويات جغرافية مختلفة (الوطنية، والإقليمية الفرعية، والإقليمية، والعالمية) مع مراعاة التقارير ذات الصلة عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم.

24- سيتولى الجهاز الرئاسي مراجعة تنفيذ الاستراتيجية على المستوى العالمي، بناءً على المؤشرات الحالية وأدوات الرصد والاستعراض والإبلاغ والعمليات بما في ذلك تلك الخاصة بلجنة الامتثال، واللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد، والمدخلات المقدمة من الأجهزة الفرعية وأصحاب المصلحة الآخرين.

25- واستناداً إلى المدخلات المذكورة أعلاه، سيقوم الأمين بوضع المؤشرات وإعداد تقرير مرحلي لمنتصف المدة وتقرير نهائي عن تنفيذ استراتيجية تنمية القدرات لينظر فيهما الجهاز الرئاسي في دورتيه الحادية عشرة والثالثة عشرة على التوالي.

الملحق بالاستراتيجية

وصف المبادئ التوجيهية

- (1) **الاستجابة لاحتياجات وظروف المستفيدين في ما يتعلق بتنفيذ المعاهدة الدولية.** يجب أن تكون تدخلات تنمية القدرات مدفوعة بالطلب، على أساس الاحتياجات والأولويات المحددة من خلال نهج حل المشكلات. وتشير المادة 13-2-ج من المعاهدة الدولية إلى أولوية بناء القدرات في مجال الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي تمنحها البلدان النامية في خططها وبرامجها. ويجب أن تراعي هذه التدخلات أيضاً المنظور الجنساني لتتماشى مع السياق الثقافي للبلد أو المنطقة المستهدفة وتكييفها.
- (2) **التخطيط الفعال على المدى الطويل.** تنمية القدرات عملية طويلة الأمد. ولذلك ينبغي أن تكون التدخلات المصممة (بما في ذلك تلك التي تندرج في إطار البرامج أو المشاريع) جزءاً من أهداف أو استراتيجيات تنمية القدرات على المدى الطويل. ويتطلب ذلك النظر في الحفاظ على الاستدامة ومواصلة تطوير القدرات المبنية على المدى الطويل، على سبيل المثال تلك المدعومة من خلال خطط الاستدامة المرتبطة بالتدخلات المختلفة.
- (3) **البناء على ملكية الدولة وتعزيزها.** تتطلب تدخلات تنمية القدرات الملكية من المستفيدين، لكي تكون نواتجها فعالة ومستدامة بمرور الوقت. ومع الأخذ في الاعتبار للدور الأساسي للأطراف المتعاقدة باعتبارها المسؤولة في نهاية المطاف عن ضمان التنفيذ الفعال للمعاهدة الدولية، ينبغي اعتبار ملكية البلدان شرطاً مسبقاً لتصميم وتنفيذ أي أنشطة تنمية القدرات ذات صلة. ويجب أن تكون الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية والمحلية، بما في ذلك الجهات الفاعلة من مختلف الوكالات التابعة للإدارة العامة، قادرة على الالتزام والمشاركة بشكل كامل في كل مرحلة من أنشطة تنمية القدرات. ويجب أن تعزز هذه الأنشطة المشاركة النشطة والنهج المنسق من قبل جميع الوكالات العامة من أجل ضمان الاستجابات المشتركة في تلبية الاحتياجات والأولويات المحددة.
- (4) **تعزيز المؤسسات الإقليمية والوطنية.** تلعب هذه المؤسسات، في أي مرحلة من مراحل التنمية، دوراً مهماً في دعم أنشطة تنمية القدرات. ويمكنها دمج المهارات والمعارف والممارسات التقليدية التي تمكن من توفير الخدمات المناسبة وتسهيل تبادل المعلومات. وفي المقابل، يساهم استخدام المؤسسات الإقليمية والوطنية القائمة في تعزيزها وفي زيادة تطوير القدرات المحلية.
- (5) **تعزيز العمل التعاوني والشراكات.** تحدث تنمية القدرات على مستويات مختلفة ويتم تنفيذها من قبل مجموعة واسعة من المنظمات (العامة والخاصة، الحكومية وغير الحكومية). ولذلك، فإن تطوير شراكات جديدة ورعاية شراكات قائمة أمر ضروري لتعزيز التعاون والتآزر بين تلك الجهات الفاعلة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعميق فرص تنمية القدرات واستدامتها بمرور الوقت.
- (6) **تعزيز التعاون من أجل التنفيذ الداعم المتبادل لمختلف الصكوك والبرامج الدولية.** لكل دولة التزامات مختلفة مستمدة من الصكوك الدولية التي صادقت عليها أو اعتمدها. وقد تشمل هذه أيضاً مبادرات أو برامج لدعم تنمية القدرات. وعلى هذا النحو، من المهم أن تعالج البلدان التزاماتها الدولية بطرق تدعم التنفيذ المتبادل للصكوك المختلفة، بما في ذلك ما يتعلق بتنمية القدرات.

وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز و/أو إنشاء الترتيبات التعاونية لتعزيز التعاون والتنسيق بين الصكوك الدولية.

(7) **تشجيع أصحاب المصلحة المتعددين والنهج المراعية للمساواة بين الجنسين.** ينبغي أن تعزز تدخلات تنمية القدرات المشاركة الكاملة والفعالة وإشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المزارعين والمجتمعات المحلية والأصلية والنساء والشباب والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، من بين آخرين.

(8) **رصد وتعلم الدروس والبناء على النجاح.** يوفر رصد وتقييم جهود تنمية القدرات مدخلات مهمة لتحسين التدخلات عند تنفيذها. وتعتبر التقييمات الدورية ضرورية لتحسين جودة وفعالية واستدامة مساعي تنمية القدرات. ويجب رصد تحقيق نتائج وأهداف تنمية القدرات بمرور الوقت لتسهيل تحديد الفرص والتحديات وتحسين الأداء، لإثراء تصميم وتنفيذ التدخلات المستقبلية.